المستقبل
AL-MUSTAQBAL

غرفة بيروت تنظم لقاء اقتصادياً بين القطاع الخاص اللبناني ونظيره في موناكو

الحسن: التطورات السياسية بدأت تلقي بثقلها على الإنجازات المحققة

المستقبل - الخميس ١٣ كانون الثاني ٢٠١١ - العدد ٣٨٨١ -

اكدت وزيرة المال ريا الحسن ان الحكومة تعتبر ان ضمان مناخ سياسي مستقر قدر الامكان هو من اهدافها الرئيسة، مشيرة الى ان التطورات السياسية بدأت تلقي بثقلها اليوم على الانجازات الايجابية التي تحققت، محذرة من ان استمرار الوضع السياسي المتوتر يهدد بابطاء مرحلة الازدهار المتواصلة هذه. وفي حال استمر هذا الوضع لفترة اطول، فقد يؤثر سلباً في هذه التطورات الايجابية.

وشددت الحسن على ضرورة التركيز على الحفاظ على الاستقرار السياسي، والاستمرار في خفض نسبة الدين الى اجمالي الناتج المحل، واعتماد الاصلاحات الهيكلية والاستراتيجيات الداعمة للنمو.

كلام الحسن جاء خلال اللقاء الاقتصادي الموسع الذي نظمته غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان أمس في فندق فينيسيا بين وفد رجال الاعمال المرافق لأمير موناكو ألبير الثاني في زيارته الى لبنان وبين القطاع الخاص اللبناني، بمشاركة وزيرة المال، وزير العلاقات الخارجية في امارة موناكو جوزيه باديا، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، رئيس جمعية المصارف في لبنان جوزف طربيه، رئيس غرفة موناكو ميشال دوتا. وحضر اللقاء الوزير السابق ريمون عودة، رئيس غرفة صيدا والجنوب محمد الزعتري، رئيس غرفة زحلة والبقاع ادمون جريصاتي، رئيس غرفة طرابلس والشمال بالتكليف توفيق دبوسي، رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، رئيس جمعية الصناعيين نعمة افرام، رئيس تجمع رجال الاعمال كميل منسى، رئيس الندوة الاقتصادية رفيق زنتوت، رئيس المجلس الوطني للاقتصاديين اللبنانيين سمير رحال، رئيسة تجمع سيدات الاعمال في لبنان ليلى كرامي، رئيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان نبيل عيتاني، رئيس اتحاد تجار جبل لبنان نسيب الجميل، قنصل موناكو في لبنان بشارة الخوري، وحشد كبير من رجال الاعمال اللبنانيين والاعلاميين، فضلا عن الوفد الاقتصادي من موناكو ويضم أكثر من خمسين رجل أعمال يمثلون كافة القطاعات الاقتصادية في الامارة.

شقير

وتحدث شقير في حفل الافتتاح، فنوه بأهمية هذا اللقاء الاقتصادي، معتبراً أن وجود وفد الامارة يكرس التعاضد ما بين الاقتصاد والسياسة، إذ يشكلان جناحين متلازمين للتنمية المستدامة. وقال "إن تاريخ اللبنانيين في الامارة عريق ويتطور بشكل ايجابي، وقد حان الوقت أن ترتقي الصداقة التي بناها القطاع الخاص الى المستوى السياسي بين الدولتين". ولفت الى أن لبنان اجتاز أزمة المال العالمية سليماً ودون أن يتأثر والعكس هو الصحيح، فالاستثمارات اللبنانية في الخارج قد عانت، إلا أن التقدم الحاصل في الداخل قد عوض عنها بأضعاف. وأشار الى النمو الاقتصادي في لبنان يعود الى زيادة الودائع العربية نظراً للثقة بالمصارف اللبنانية، وارتفاع وتيرة السياحة لا سيما

في القسم الأول من ٢٠١٠. وأشار شقير الى أن عمل اللبنانيين في دول الخليج العربية قد أسهم في امتصاص البطالة في لبنان، في وقت استقطب فيه لبنان عدداً كبيراً من العمال الأجانب، الأمر الذي يؤشر الى تواجد فرص العمل في بلدنا الا أنه يحتاج الى فرص عمل تقنية لا توفرها الا الاستثمارات في الصناعات والخدمات، وقال شقير "ان اللبنانيين العاملين في الخيلج أوجدوا علاقات عضوية بين الشركات اللبنانية والخليجية، ونضع تلك الميزة في خدمة شركائنا التجاريين لنبلغ سوياً تقدماً في التكنولوجيا والعلاقات التجارية"، مشدداً على ضرورة انفتاح الأسواق انسجاماً مع العولمة مع اعطاء الأفضلية الى منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتطوير المعرفة التي تعتبر ركيزة اقتصاد السوق، وتوظيف الميزة التي اكتسبها القطاع الخاص في العلاقات التجارية والاستثمار في البلدين.

دوتا

والقى دوتا كلمة، أعرب فيها عن سعادته بترؤس وفد موناكو الى لبنان واللقاء مع القطاع الخاص في لبنان، وأشار الى أن زيارته الأولى الى لبنان في العام ٢٠٠٠ جسدت علاقات عمل بين القطاع الخاص في البلدين وتنظيم بعثة اقتصادية الى لبنان. وأضاف تأتي زيارتنا اليوم بمناسبة الزيارة الرسمية الأولى للأمير ألبير الثاني الى لبنان، ونحن نطمح لتنمية علاقاتنا الثنائية على مختلف الأصعدة خصوصاً ان العلاقات بين مجتمعي الأعمال والشركات في البلدين قوية، فضلاً عن التقارب الثقافي بينهما، مشيراً الى توقيع اتفاقات شراكة بين شركة الاتصالات في موناكو وعدد من الشبكات التلفزيونية اللبنانية. كما أعرب عن سروره لتوقيع اتفاق تعاون بين غرفتي بيروت وجبل لبنان وموناكو.

طربيه

ومن جهته، شدد طربيه على متانة الاقتصاد اللبناني بالرغم من الأزمات التي عصفت به طوال سنوات عديدة حيث أن سياسة الدولة لجهة عدم التدخل في الاقتصاد مهّدت لتطور قطاع خاص ديناميكي. وأشار الى أنه منذ العام ٢٠٠٧ وبفضل الثقة الإقليمية والدولية بلبنان، تجاوز صافي التحاويل الواردة الـ ١٣،٣ مليار دولار، وبلغ صافي التدفقات المالية أكثر من ٢٨،٤ مليار دولار وهذا ما خول لبنان تمويل العجز الحالي المتفاقم البالغ ١٣ مليار دولار في الفترة نفسها، وأظهر فائضاً مهما في ميزان المدفوعات بلغت قيمته ١٦ مليار دولار، مما أدى إلى ارتفاع موازٍ في الموجودات الأجنبية الصافية في لبنان.أما الإحتياط بالعملة الأجنبية لمصرف لبنان والمصارف التجارية فهو كافٍ بشكل عام"، لافتاً الى ان الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في لبنان بلغت لغاية ٢٠١٠/٦/٣٠، ١٣٣ مليار دولار أي ما يقارب ٣،٥ اضعاف الناتج المحلي الذي قدّره صندوق النقد الدولي بـ ٣٨ مليار دولار. إضافة إلى أن المصارف اللبنانية موجودة في أهم المدن في العالم وتحديداً في ٣١ مدينة عربية وعالمية، وتتعامل مع شبكة مراسلين في ١١١ مدينة في العالم. واكد طربيه أن الاداء الاقتصادي يبقى إيجابيا بصورة عامة بفضل قطاع خاص ديناميكي وقطاع مصرفي صلب وسليم منتشر إقليميا يساهم في إزدهار إقتصاد بلد لا يتعدى سكانه أربعة ملايين نسمة.

سلامة

ومن جهته، اشار سلامة الى إن لبنان تجنبَ الأزمة المالية التي ضربت البلدان المتقدمة في صميمها والتي لا تزال أوروبا تشعر بترددداتها. واوضح ان النموذج الذي اعتمدَه مصرف لبنان منذ التسعينات هو أحد الأسباب، التي سمحت للبنان بأن يبقى بمنأى عن هذه الأزمة. وقال "إن التعاميم المختلفة التي أصدرها المصرف المركزي شددت على استدانة معتدلة، وفرضت على كل مصرف تكوين سيولة بنسبة ٣٠%، كما ركّزت على تنظيم المنتجات المشتقة والمركبة، وعلى إدراج بنود خارج الميزانية في الأموال الخاصة". وأضاف "قمنا بتنظيم التسليف العقاري والتسليف لقاء أسهم. كما حظرنا على المصارف اقتناء أدوات مالية عالية المخاطر ابتداء من سنة ٢٠٠٤. أما مكافآت المديرين وتوزيع أنصبة الأرباح، فهي من صلاحية الجمعيات العمومية وعليها أن تأخذ بالإعتبار نسب الملاءة المحددة في اتفاقيات بازل".

واشار سلامة الى ان نسبة الأموال الخاصة الأساسية في القطاع المصرفي اللبناني، بلغت ٧%، تمشيا مع مقررات بازل ٣. "ونحن ندرس إمكان رفع هذه النسبة إلى ١٠%. ولا نستبعد أن يرتفع الاحتياط العام على محفظة القروض من ٠,٧٥% إلى ٢%".

وأوضح سلامة ان المصرف المركزي لايزال يشرف على الرقابة المصرفية وعلى هيئة التحقيق الخاصة المعنية بمكافحة تبييض الأموال، مشيراً إلى أن القطاع المصرفي يخضع لإدارة أشخاص مؤهلين ومتمرسين. كما أن السياسة التي انتهجها مصرف لبنان لمنع أي حالة إفلاس مصرفي أدّت إلى خروج أكثر من ٣٣ مصرفا من السوق، وذلك بفضل عمليات دمج دعمها مصرف لبنان بقروض ميسّرة للبنك الدامج. وقال " إن لبنان يضم ٢٦ مجموعة مصرفية لبنانية و١٧ مصرفا أجنبيا، علما أن لبنان لا يفرض أي قيود على انتقال الرساميل أو العملات الصعبة. وبالتالي، فإن ٦٣% من الودائع الموجودة في لبنان هي بالعملات الأجنبية، منها ٩٠% بالدولار الأميركي و١٠%

بالعملات الأخرى خاصة اليورو". وتابع "من جهة أخرى، أطلقت الحكومة القروض الميسّرة الممنوحة للقطاعات الإنتاجية أي الصناعة والزراعة والسياحة والتكنولوجيا ويهتم مصرف لبنان بإدارة هذه القروض التي أضفنا إليها قروضا ميسّرة لقطاع السكن وللمشاريع الصديقة للبيئة والدراسات الجامعية والمؤسسات الصغيرة الحجم، مع الإشارة إلى أننا نحظى بدعم مالي من الإتحاد الأوروبي بخصوص القروض الممنوحة لمشاريع صديقة للبيئة واخرى في الطاقة".

الحسن

ومن جهتها، أشادت وزيرة المال الحسن بزيارة الوفد، وبدور امارة موناكو على الصعيد السياحي والمصرفي. وقالت "بين موناكو ولبنان روابط كثيرة يجب تعزيزها فضلا عن صلات اخرى ينبغي استحداثها". واعتبرت أن لقاء اليوم، يأتي في مرحلة مهمة جدا، تنشغل فيها الاسواق المالية العالمية بتحديين رئيسين، يتمثل الاول في مسألة الدين السيادي الاوروبي، التي ظهرت ما ان بدأ لاقتصاد العالمي يشهد بوادر انتعاش اثر الازمة المالية التي اندلعت في العام ٢٠٠٨، اما التحدي الثاني فيكمن في الاضطرابات التي تشهدها الاسواق المالية وفي كون استعادة ثقة المستثمر تحتاج الى وقت. ولكن، علينا طبعاً الا نيأس. وينبغي على صانعي السياسات واوساط الاعمال الا يقلقوا، بل ان يعملوا على اعادة الهدوء والثقة للسوق".

وقالت الحسن "نحن في لبنان، ونظرا الى خبرتنا لسنوات طويلة مع نسبة دين عام عالية الى اجمالي الناتج المحلي، ندرك تمام الادراك اهمية المحافظة على ثقة المستثمرين من خلال الابقاء على حوار وثيق وصريح مع قاعدة مستثمرينا. هذا الامر أهلّ لبنان على الدوام ليكون نقطة انطلاق لممارسة الاعمال ومركزا مصرفيا اقليميا".

وأضافت "إن لبنان شهد ولا يزال فترة من النمو والازدهار. تجاوز اقتصادنا التحديات التي اثارتها الازمة المالية العالمية. فلبنان لم ينجح في تجنب انعاكسات هذه الازمة فحسب، بل حافظ كذلك على نمو اقتصادي متين وصلت نسبته الى ٨ % في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. ويتوقع ان يسجل النمو نسبة ٧ % في ٢٠١٠". وتابعت "خلال تلك الفترة، شهد اقتصادنا تحسناً ملحوظاً على صعيد الاقتصاد الكلي. ففائضنا الاولي ارتفع وتراجعت نسب الفائدة على الليرة اللبنانية، وزاد الاحتياط بالعملات الاجنبية مع تدفقات منتظمة وتضخم مضبوط. والفضل في ذلك يعود، بدرجة كبيرة الى صلابة قطاعنا المصرفي اللافتة، والسياسة السليمة للمصرف المركزي وديناميةالقطاع الخاص والمبادرة الفردية التي تميزه، فضلا عن ادارة الحكومة على صعيد الاقتصاد الكلي".

وأوضحت الحسن أن المؤشرات الماكرو- اقتصادية الايجابية، تساهم في تسهيل ادارة الدين اللبناني، كما تراجعت نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي ٤٠ % منذ نهاية العام ٢٠٠٦، مشيرة الى ان "الكثيرَ من المراقبين يتساءلون، كيف ان بلدا مثل لبنان يمكنه ان يصمد لهذه المدة الطويلة. والجواب على ذلك هو الآتي: اولاً، إن الاقتصاد اللبناني يتجاوز حدود لبنان الجغرافية، فالكثير من الشركات اللبنانية تنشط عبر العالم وخارج لبنان، وهي تحول ارباحها اليه ما يؤدي الى زيادة تدفقات الرساميل. ثانياً تضاف الى تدفقات الرساميل، تحويلات اللبنانيين المنتشرين في اصقاع العالم. ونتيجة لهذه التدفقات المتواصلة، ورغم العجز التجاري الكبير، يسجل لبنان على الدوام فائضا في ميزان المدفوعات. ثالثا، ان القطاع الخاص المدعوم برأسمال بشري نشيط وصاحب مؤهلات عالية، يشكل قوة الدفع في الاقتصاد اللبناني. رابعا، يتمتع لبنان بسجل مثالي على صعيد القروض فهو لم يعد يوما جدولة دينه ولم يتخلف عن دفع مستحقاته".

واعتبرت ان الاستقرار السياسي عامل حاسم في النمو الاقتصادي. فكل مؤشرات النمو ترتفع بشكل كبير وسريع عندما يكون المناخ السياسي هادئا. وقالت "لذا، تعتبر الحكومة ان ضمان مناخ سياسي مستقر قدر الامكان هو من اهدافها الرئيسة". وقالت "من المؤسف، نظرا الى وضعنا الاقتصادي المتين راهنا، ان نهدر فرصة فريدة لادخال اصلاحات هيكلية حيوية".

وشددت على ضرورة ان يعزز لبنان اليوم قدرته التنافسية بغية تنويع مصادر النمو. وقالت "لهذه الغاية نعمل مع القطاع الخاص على انشاء مجلس التنافسية الذي سيبحث في تحسين اداء الاقتصاد، ولتحسين مركزنا في تصنيف "سهولة مزاولة الأعمال" Doing Business، وتيسير بيئة ممارسة الاعمال، بدأنا بمراجعة تشريعاتنا التجارية، ونحن نتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في هذا الشأن، ونتوقع صدور نتائج اعتبارا من السنة الجارية. وقالت بغرض تخفيف الاعباء المترتبة على الخزينة، ثمة حاجة ملحة الى اقرار قانون يسمح للقطاع الخاص بتولي استثمارات نيابة عن القطاع العام، واعني بذلك الشراكة بين القطاعين الخاص والعام (PPP). إنه مجال حيوي سيسمح للبنان بتحسين بنيته التحتية والخدمات في قطاعات مهمة كالطاقة والمياه والاتصالات.

جلسة اولى

وعقدت جلسة اولى خصصت لممثلي القطاع الخاص في موناكو، تناولوا فيها العلاقات الاقتصادية بين البلدين وسبل تعزيزها والافادة من القصوى من التقارب الاقتصادي والثقافي بين البلدين. وشارك في الجلسة وزير العلاقات

الخارجية في الامارة، مدير عام وزارة السياحة والمؤتمرات ميشال بوكييه، نائب رئيس اتحاد موناكو للنشاطات المالية انطوني ستانت، مدير الفنادق والمنتجعات السياحية ميشال سابو، رئيس غرفة موناكو، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في موناكواندريه كاريتو.

جلسة ثانية

وعقدت جلسة ثانية مشتركة، تحدث فيها عيتاني فلفت الى أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة نمت بمعدل ثابت في السنوات الاربع الأخيرة لتصل الى ١٦%، وأن قطاع العقار والسكن جذب النسبة الأكبر منها.واجرى مدير عام جمعية المصارف مكرم صادر مداخلة تحدث فيها عن ميزات القطاع المصرفي، وقدم عرضاً مفصلاً عن وضع المالية العامة في لبنان.

ثم عرض المشاركون من جانب موناكو اعمال الشركات المشاركة في الوفد والاعمال التي تقوم بها. وشرحوا مقومات الاقتصاد في موناكو وأهم الميزات السياحية.